

النفط والغاز

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

14,1 مليار دينار إجمالي مبيعات الشركة.. و378 مليون دينار الأرباح الصافية في 2012/2013

«البتروال الوطنية»: رقم قياسي في تكرير النفط بواقع 335 مليون برميل



البتروال الوطنية حققت أرباحا صافية بلغت حوالي 378 مليون دينار

أعلنت شركة البتروال الوطنية عن تحقيقها رقما قياسيا في إجمالي النفط الخام المكرر في المصافي الثلاث، إذ بلغ حوالي 335 مليون برميل، أي بمعدل يومي مقداره 917,7 ألف برميل يوميا.

وقالت الشركة في التقرير السنوي لمجلس الإدارة للعام 2012/2013 والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن الارتفاع الكبير في معدلات التكرير ترجع إلى نجاح أعمال الصيانة وزيادة الكفاءة الصناعية في الوحدات والمعدات وكذلك الالتزام بمعايير السلامة.

وعلى الصعيد المالي ذكرت الشركة أنها حققت أرباحا صافية بلغت حوالي 378 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 283,7 مليون دينار أي بزيادة بلغت 33٪ عن أرباح السنة الماضية، وزادت إيرادات الشركة خلال السنة المالية 2012/2013 بنسبة 6٪.

وأشارت إلى أن إجمالي مبيعات منتجات الشركة بلغت 14,1 مليار دينار وبلغت إجمالي مبيعات التسويق المحلي 333 مليون دينار فيما بلغت إجمالي المصروفات التشغيلية 602 مليون دينار وبلغت المصروفات الرأسمالية 269,9 مليون دينار.

مصفاة ميناء الأحمدى

حققت مصفاة ميناء الأحمدى وهي الأكبر المصافي

45.3 مليون

طن متري صافي

الكميات المنتجة في

المصافي الثلاث



1.4 مليار قدم مكعبة

يوميًا معدل اللقيم

لمصنع إسالة الغاز

بالأحمدى

الثلاث في هذه السنة رقما قياسيا في معدلات التكرير لم تبلغه من قبل إذ بلغ معدل اللقيم المزود للمصفاة حوالي 164,9 مليون برميل أي بمعدل 451,7 ألف برميل في اليوم مقارنة بـ 152 مليون برميل أو 416,9 ألف برميل يوميا في السنة المالية 2012/2011 أي بزيادة مقدارها 8,3٪.

هذا وبلغ إجمالي المنتجات المصدرة من مصفاة ميناء الأحمدى خلال هذه السنة حوالي 14,23 مليون طن متري بما فيها 331 ألف طن من وقود السفن «البنكر» وحوالي 844,4 ألف طن متري من الكيريت. وذلك مقابل صادرات السنة الماضية 2012/2011 التي بلغ مجموعها 12,1 مليون طن

متري.

مصفاة ميناء عبدالله

حافظت مصفاة ميناء عبدالله على معدل لقيم يومي يمثل طاقتها التكريرية القصوى إذ بلغ إجمالي الكميات المكررة في المصفاة من النفط الخام 99,3 مليون برميل أي بمعدل 272 ألف برميل في اليوم، وذلك مقابل 90,4 مليون برميل أو 247 ألف برميل في اليوم في السنة المالية السابقة أي بزيادة قدرها حوالي 10٪، ويعود ذلك إلى أن جميع وحدات المصفاة تقريبا ظلت تعمل خلال السنة بطاقتها القصوى ولم تتعرض إلى اطفاءات غير مبررمة. وبلغ إجمالي الصادرات من المصفاة خلال هذه السنة

13,5 مليار لتر إجمالي مبيعات الوقود في السوق المحلي وإلى وزارة الكهرباء

بلغ عدد محطات تعبئة الوقود العاملة 37 محطة إذ إن اثنتي من المحطات التابعة للشركة مغلقتان حاليا من أجل التجهيد. وسجلت مبيعات الشركة من الوقود في السوق المحلي ارتفاعا بلغت نسبته 3,4٪ في حين أن الزيادة في إجمالي مبيعات بنزين السيارات بلغت حوالي 4,8٪ وهي في كل الأحوال مقاربة للزيادة السنوية المعهودة في استهلاك هذه المنتجات. وبلغ إجمالي مبيعات البنزين بأنواعه الأربعة بنزين خصوصي (95 أوكتين) وبنزين ممتاز، وبنزين خصوصي (98 أوكتين) وبنزين يورو 4، 3748,4 مليون لتر مقارنة بـ 3576,6 مليون لتر في السنة الماضية أي بزيادة مقدارها 4,8٪. ومن بين الأنواع الأربعة سجلت مبيعات البنزين الممتاز انخفاضا بمقدار 32 مليون لتر في حين سجلت مبيعات البنزين الخصوصي

98 (أوكتين) زيادة كبيرة بنسبة 15٪

وبلغت مبيعات الكيروسين في السوق المحلية 76 مليون لتر مقارنة بـ 64 مليون لتر في السنة الماضية بارتفاع مقداره حوالي 19,2٪.

أما مبيعات زيت الغاز فقد بلغت السنة 1592 مليون لتر مقارنة بـ 1959 مليون لتر في السنة المالية السابقة بانخفاض طفيف، وبلغت مبيعات زيت الغاز (يورو 4) 0,01 مليون لتر في هذه السنة مقابل 0,017 مليون لتر في السنة السابقة.

وبذلك يصل إجمالي مبيعات الوقود في السوق المحلي 5416 مليون لتر في هذه السنة مقابل 5236 مليون لتر في السنة المالية السابقة بارتفاع يصل إلى 3,4٪. أما مبيعات الوقود إلى وزارة الكهرباء والماء فقد أظهرت زيادة ملحوظة بلغت حوالي

17,9٪ عن السنة الماضية، وحيث بلغت 8098 مليون لتر مقابل 7498 مليون لتر في السنة المالية السابقة. وبلغت مبيعات زيت الغاز للزوار خلال هذه السنة حوالي 1965 مليون لتر مقابل 1689 مليون لتر في السنة المالية السابقة. أما مبيعات زيت الوقود الثقيل فقد بلغت هذه السنة 6329 مليون لتر مقابل 5809 مليون لتر في السنة المالية السابقة. أما مبيعات الببتومين فقد أظهرت انخفاضا ملحوظا عن مستوياتها في السنة السابقة إذ سجلت 167 ألف طن مقابل 181 ألف طن في السنة المالية السابقة. وبذلك يكون إجمالي مبيعات الوقود في السوق المحلية وإلى وزارة الماء والكهرباء في السنة المالية 2013/2012 قد بلغ 13510 مليون لتر مقارنة بـ 12773 مليون لتر في السنة المالية السابقة أي بارتفاع مقداره 5,8٪.

زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الحر بـ 1,5 مليار قدم مكعبة

«نفط الكويت» لزيادة الطاقة الإنتاجية بـ 750 ألف برميل بحلول 2030

كشفت شركة نفط الكويت عن زيادة عمليات الاستكشاف البرية والبحرية لدعم طاقة الشركة الإنتاجية حيث إنه من المنتظر زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام بـ 750 ألف برميل يوميا وزيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الحر بـ 1,5 مليار قدم مكعبة يوميا نتيجة للعمليات الاستكشافية وذلك بحلول 2030.

وقالت نفط الكويت في أهدافها وخططها الاستراتيجية بالتقرير السنوي 2012/2013 إن الشركة ستستمر في تنفيذ مشاريع زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام وذلك طبقا لتوجهات الاستراتيجية للوصول إلى طاقة إنتاجية تعادل 3,65 ملايين برميل من النفط الخام في عام 2020. والحفاظ عليها حتى عام 2030. وأشارت إلى أنه سيتم دراسة توظيف منصات الحفر وفق معايير عالمية، للتأكد من وجود المنصات حسب خطط الحفر الموضوعه لزيادة القدرة الإنتاجية.

كما سيتم الاستثمار في تنفيذ مشاريع تطوير حقول الغاز الجوراسية في شمال الكويت، من أجل تحقيق هدف تحقيق طاقة إنتاجية تعادل بليون قدم مكعبة من الغاز الحر في عام 2016/2017، بالإضافة إلى

تطوير مكامن النفط الثقيل في شمال الكويت وذلك بالحصول على التكنولوجيا المطلوبة، وتدريب كوادر الشركة عليها، باستخدام أفضل التقنيات الحديثة والمتقدمة: ● العمل على تنفيذ مشاريع غمر المياه (Water Flood) التجريبية والفعلية، وتحسين خبرات الشركة في هذا المجال. ● تكتمل على تطوير قدرات الشركة في مجال استخدام تكنولوجيا تحسين استخلاص النفط (EOR)، من خلال تنفيذ المشاريع التجريبية، للوصول للطاقة الإنتاجية الفعلية في عام 2020 وما بعدها. كما سيتم تنفيذ مشاريع تطوير مكامن عزل النفط الخام من أجل الوصول إلى قدرة على تصدير ثلاثة أنواع من النفط الخام (خام التصدير الكويتي، النفط، الثقيل، والنفط الخفيف)، مقارنة بالقدرة الحالية على تصدير نوع واحد (خام التصدير الكويتي)، وتخفيض نسبة حرق الغاز إلى 1,25٪ على مستوى شركة نفط الكويت، وتكتمل تنفيذ مشروع قطاع الاستكشاف والإنتاج لتحسين الأداء الاستراتيجي (Full Scale Program)، وتوظيف ذوي الكفاءة والموهبة مع المحافظة عليهم من خلال نهية بيئة عمل تشجع على الإبداع المتميز، وتقوم على

برنامج عزل النفط الخام من أجل الوصول إلى قدرة على تصدير ثلاثة أنواع من النفط الخام (خام التصدير الكويتي، النفط، الثقيل، والنفط الخفيف)، مقارنة بالقدرة الحالية على تصدير نوع واحد (خام التصدير الكويتي)، وتخفيض نسبة حرق الغاز إلى 1,25٪ على مستوى شركة نفط الكويت، وتكتمل تنفيذ مشروع قطاع الاستكشاف والإنتاج لتحسين الأداء الاستراتيجي (Full Scale Program)، وتوظيف ذوي الكفاءة والموهبة مع المحافظة عليهم من خلال نهية بيئة عمل تشجع على الإبداع المتميز، وتقوم على

مخزون البلاد البحري من النفط والغاز. ونكرت أن عملياتها هذه تتم باستخدام أحدث تقنيات السواحل الزلزالية التي من شأنها إعطاء صورة واضحة للتفاصيل الجيولوجية الخاصة بالمنطقة البحرية. وأضافت الشركة أنها بصدد إطلاق مشروع للمسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد من المقرر أن يشمل مناطق جون ومدينة الكويت وبمساحة إجمالية تصل إلى قرابة 3500 كيلومتر مربع.

حوالي 9,05 ملايين طن متري التي تم تصديرها عن طريق الجزيرة الاصطناعية التابعة للمصفاة، هذا بالإضافة إلى 574,7 ألف طن متري من الكيريت إلى إحدى الشركات العالمية والمصدرة من ميناء الشعيبية التجاري 46,3 ألف طن متري من الفحم البتروال لشركة اسمنت الكويت 490 ألف طن متري لشركة صناعات الفحم البتروال نقلت بواسطة الشاحنات إلى كلتا الشركتين، كذلك تم تزويد الشركة الكويتية لإنتاج البارازيلين بنحو 2,8 مليون طن متري من الناftا، تصاف إلى ذلك 125,7 ألف طن متري من وقود الطائرات، أي أن مجموع الكميات المزودة من المصفاة سواء للسوق العالمية أو السوق المحلية خلال السنة المالية 2013/2012 بلغ ما مجموعه 13,06 مليون طن متري.

مصنع إسالة الغاز

بلغ معدل اللقيم لمصنع إسالة الغاز في مصفاة ميناء الأحمدى خلال هذه السنة المالية 1468,3 مليون قدم مكعبة في اليوم بالمقارنة مع معدل اللقيم السابق في السنة المالية 2012/2011 وهو 1385,4 مليون قدم مكعبة في اليوم، وهكذا فقد تحققت هذه السنة زيادة بلغت نسبتها 7,3٪ والكميات المزودة إلى المصنع تمثل ما هو متاح من الحقول ومن إنتاج المصافي الثلاث.

هذا وبلغت الكميات المصدرة من غاز البروبان 2484,4 ألف طن متري، ومن غاز البيوتان 1962,6 ألف طن متري أي ما مجموعه 4447 ألف طن متري بارتفاع نسبته 5,3٪ عن إجمالي الصادرات في السنة الماضية والذي بلغ حوالي 4224,2 ألف طن متري.

2011/2010	2012/2011	2013/2012
البتروال الوطنية		
13745,8	13206,3	14251,8
390	300	353
461,8	283,1	177,6
498,0	306,8	602
183,0	184,2	88,9
81,0	88,8	174,2
مجموع المصافي الثلاث (البتروال الوطنية، مصفاة ميناء الأحمدى، ومصفاة ميناء عبدالله)		
186,3	177,7	182,9
240,2	249	279
431,8	416,8	431,7
882,3	841,8	817,6
المجموع		
21900	20988,6	20202,4
883	578	516,4
814	740,7	883,0
127,5	186,9	167,1
البتروال الوطنية		
9840	9880	9805

ملوحة المياه المستخدمة في العمليات المختلفة في الشركة، والتقليل من عدد آبار المياه القليلة الملوحة من 7 آبار إلى 3 آبار. كما تم استبدال ضاغط الهواء في وحدة استرجاع المكثفات الجديدة CRU بمركز تجمع GC-11 بمرن قياسي في ورش العمل التابعة للشركة، دون الحاجة إلى شحن الضاغط إلى المناء، مما أدى إلى توفير في الوقت وتكاليف الشحن وقالت الشركة أنها استمرت وبنجاح في تقليل نسبة حرق الغاز في الحقول التابعة لها من معدل إنتاج الخام، حيث وصلت إلى نسبة 1,44٪ بحلول نهاية العام 2013/2012 مقارنة بالمعدل السنوي المستهدف والذي يعادل 1,45٪.

وأشارت إلى أن كميات تسرب النفط الخام Oils spills زادت حيث وصلت إلى 6,492 برميل مقابل المعدل السنوي المطبق عند تجاوزه والذي يعادل 1,320 برميل، وذلك بسبب حادث تسرب نفطي بالقرب من مصحة الرصيف الشمالي ومحطة القياس، الذي اسفر عن تسرب ما يعادل 4,318 برميل من النفط، إذ تم استرداد ما يعادل 4,034 برميل فقط، وفقد 284 برميل فقط.

وحول اهم المشاريع التي نفذتها الشركة خلال العام المالي 2013/2012 قالت إنها أبرمت عقدا لتصميم وبناء 9 من زوارق القاطرات TBP80 و5 من زوارق القاطرات TBP50 وقد تم تحديد مواصفات هذه الزوارق على نطاق شامل لتلبي متطلبات الشركة في التصميم والأنظمة والأداء. ويأتي هذا العقد كجزء رئيسي من مشروع تطوير المرافق البحرية لتلبية رؤية الشركة الاستراتيجية، على صعيد زيادة امكانيات عمليات التصدير، وللمساهمة في مواكبة زيادة الطلب على نفط الكويت المصدر، بزيادة عدد زوارق القاطرات للتعامل مع العدد المتزايد من الناقلات النفطية.

وتم تركيب وحدة التشغيل الاحتياطي في مركز تجميع GC-03 لتقليل فترة التوقف اللازمة لتبديل وحدة التشغيل الاساسي، مما ساعد على خفض فترة التوقف من ساعتين إلى عشر دقائق، وسوف يتم تطبيق هذا النظام الجديد على جميع مراكز التجميع في الشركة.

ونجح فريق معالجة المياه بخلط المياه الواردة من وزارة الأشغال العامة مع المياه قليلة الملوحة، للحد من

«ناقلات النفط» تباع 4 ناقلات بتروالية متوسطة الحجم

ذكر مصدر نفطي مسؤول أن شركة ناقلات النفط الكويتية نجحت مؤخرا في بيع 4 ناقلات منتجات بتروالية متوسطة الحجم وذلك بعد تقادم أعمارهم وعدم حاجة الشركة إليهم بعد قرب موعد تسلم الناقلات الجديدة من تحديث الأسطول البحري. وأوضح المصدر أنه تم عرض الناقلات الأربع للبيع بالسوق العالمي عن طريق عدد من السماسرة المعتمدين لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركة ناقلات النفط الكويتية، حيث تم بيع ناقلتين لشركة أوشين مارين وناقلتين إلى شركة «sea transport».

مقال ننظي

h.mahtat@yahoo.com @hmahtat

حمد التركيت



محطات

جولة وزير النفط.. النتيجة

جولة وزير النفط الأخيرة هي جولة يقوم بها كل وزير تسند إليه حقيبة وزارية جديدة للاطلاع على أهم شجون وزارته وما يمكن تقديمه أو تعجيله لخدمة الوطن والنمو باقتصاده إلى الأمام، ويهمننا نحن كمواطنين نتيجة هذه الزيارة وما سيقوم به الوزير لاحقا، ولعل أهم زيارة قام بها إلى شركة صناعة البتروكيماويات والإشادة بأهمية هذه الصناعة ودورها الريادي في ميزانية مؤسسة البترول.

ما نتمناه من الوزير هو دعم خطط شركة صناعة البتروكيماويات واتخاذ القرار الذي لم يتم اتخاذه منذ أكثر من 5 سنوات ماضية، مع الأسف، وهو المضي بمشروع الأليفينات الثالث وحسم موضوع اللقيم الخاص بالمشروع.

وإذا طلبت المؤسسة من الصين ضرورة تنفيذ مشروع مجمع بتروكيماويات مع المصفاة المزمع إنشاؤها لاقتناعا باقتصاديات ذلك التوجه، فإن تنفيذ مشروع الأليفينات في الكويت مع مشروع المصفاة الرابعة هو من باب أولى.

□□□

ميناء مبارك.. شركة خاصة

تداول مجلس الوزراء الموقر موضوع ميناء مبارك وقرر تشكيل لجنة لمتابعة هذا المشروع الحيوي، وابتاعتان أن تحويل هذا الميناء إلى القطاع الخاص لإدارته أفضل بكثير من أن تتولى مؤسسة الموانئ الكويتية إدارته، حيث الروتين والبيروقراطية الحكومية التقليدية. إن مثل هذا الميناء يجب أن ينظر إليه نظرة اقتصادية بحتة كما تعمل الموانئ التجارية الناجحة في المنطقة مثل ميناء جبل علي وميناء صلالة وميناء خليفة في أبوظبي، قطاع خاص متخصص يأتي بأفضل الشركات العالمية في إدارة الموانئ التجارية وإدخال شريك أجنبي وإنشاء منطقة تجارية حرة لخدمة الجارتين إيران والعراق واستغلال ضخامة وارداتهم وصادراتهم، والتي هي أكبر بكثير من صادرات وواردات الكويت العشرين سنة قادمة، بهذا نستطيع أن نستغل الميناء بصفة تجارية ويؤدي إلى القضاء على التضخم السياسي الذي صاحب إنشاء الميناء. هل من مستحجب؟

□□□

المناطق الاقتصادية.. ومستقبل الشباب الكويتي

صرحت هيئة إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بعد اجتماع مع مكتب استثمار رأس المال الأجنبي بإجراء دراسة لإنشاء المناطق الاقتصادية في الوفرة والعبيلي والنعيم، تصريح مشجع، وكل ما نتمناه من الإخوة المسؤولين هو زيارة هيئة «مدن» للمناطق الصناعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية وهي تقوم بإدارة 28 منطقة صناعية اقتصادية حرفية على أفضل المستويات والبنى التحتية المتطورة وتضم أكثر من 3000 مصنع واستثمارات بلغت 250 مليار ريال. الاستفادة من الآخرين أمر مهم، والمطلوب هو إنشاء منطقة اقتصادية عن طريق شركة خاصة لبناء البنية التحتية وتجريها على الشباب الكويتي بسعر تأجير رمزي والذي تبين مؤخرا أن لديه من المبادرات الكثيرة والتي تتطلب فقط أرضا فيها جميع الخدمات مع اشتراط عدم تملك الأرض أو إعادة بيعها، بهذا الأسلوب نقضي على الأسلوب التقليدي المتبع الآن في تخصيص الأراضي للصناعيين. لتتعلم من الآخرين ونطور أنفسنا.

□□□

فائض ميزانية الدولة.. 30 مليارا

في تقرير الشال الأخير، توقع أن يكون فائض الميزانية للعام المالي قرابة 30 مليار دينار بزيادة قدرها 13 مليار دينار عن العام الماضي، السؤال المهم: ما هو المخطط لاستثمار هذه الأموال؟ الإخوة الأعضاء يجب مساءلة الإخوة المسؤولين في وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار للتعرف على خططهم للاستفادة من هذا الفائض وتحويله إلى استثمارات تضمن للشباب الكويتي الخريج فرص عمل وتبني للمستثمرين البنية التحتية اللازمة لإنشاء الصناعات الحيوية لتنوع مصادر الدخل للدولة بدلا من الاعتماد على النفط فقط.. الاستثمار لأجل المردود المالي فقط دون الأخذ بالاعتبار لاحتياجات الوطن الآن ومستقبلا، استثمار محدود الفائدة.

□□□

الأزمة الإسكانية.. فرصة اقتصادية استثمارية

الجدل القائم حول الأزمة الإسكانية والحملة النشيطة لمجموعة «ناطر بيت» يمكن تحويلها إلى فرصة استثمارية إذ صدقت النوايا في حل هذه المشكلة، والفرصة الاستثمارية تكمن في استغلال المنطقة الشمالية «الصبية» والتي تتمتع بموقع استراتيجي ومناخ نقي وتوزيعها إلى مدن صغيرة وطرحها على القطاع الخاص لإنشاء البنية التحتية، ويتم بعدها بيع الأراضي على أصحاب الطلبات الإسكانية بسعر رمزي يتم سداه على مدى 30 عاما، وتمتع هذه الأراضي لأصحاب الطلبات المتأخرة والذين لديهم القدرة المالية لسداد أقساط هذه الأراضي على المدى البعيد، هذه الفرصة لو تم طرحها على المستثمرين بدلا من قيام الهيئة العامة للإسكان بتنفيذها ليطم بالفاعل حل المشكلة وتنمية الاقتصاد بفتح الفرص الاستثمارية لشركات القطاع الخاص. تلك هي الخطط التي تنعش الاقتصاد وتساهم في التنمية.